الحصول على الجنسية الاسرائيلية ، اذا كان من سكان تلك المناطق الدائمين ، حتى وان كان قد ترك محل اقامته لفترة ما وزار أية دولة من الدول العربية المجاورة(٩) .كذلك سهلت السلطات الاسرائيلية على السكان العرب ، الذين كانت قد اسقطت حقوقهم الاصلية في الجنسية ، الحصول عليها عن طريق التجنس(١٠) .ولكن على الرغم من كل التسهيلات فأن تلك التعليمات ، التي يعتبر مجرد وجودها رمزا لسياسة اسرائيلية صنف العربي بموجبها ، وفي احسن الحالات ، مواطنا من الدرجة الثانية ، لا تزال قائمة ، وذلك في نفس الوقت الذي منح فيه الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي الحكومة حق منح الجنسية الاسرائيلية لكل يهودي في العالم ، اذا ما أعلن عن رغبته في الهجرة الى اسرائيل(١١)، وحتى وان كان يتمتع بحقوق المواطنة في دولته ، لكي تستطيع السلطات الاسرائيلية ان تدعي لنفسها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والضغط عليها لاخراج سكانها اليهود منها ، تمهيدا لقدومهم الى اسرائيل .

ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية للمس بحقوق العرب في المواطنة ، سعيا وراء تقليص « الوجود » العربي في اسرائيل لم تقف عند قانوني العودة والجنسية وانما تطورت مؤخرا واضيف اليها اجراء اخر، يكشف عن طبيعة الكيان الصهيوني . لقد لاحظت السلطات الاسرائيلية ، مع مرور الوقت ، ان نسبة التكاثر الطبيعي بين سكان اسرائيل العرب تفوق تلك القائمة بين اليهود ، بحيث بقي السكان العرب يشكلون ما يزيد على عشر السكان في اسرائيل ، منذ اقامتها وحتى اليوم ، رغم ارتفاع عدد المهاجرين اليهود القادمين الى البلد ، وهو ما اعتبرته بعض الدوائر الاسرائيلية « خطرا » على الكيان الصهيوني وراحت تبحث في الخطط المناسبة لمواجهته. ولم يكن من السهل على السلطة الاسرائيلية ، بالطبع ، ايجاد الوسائل الفعالة للحد من تكاثر السكان العرب ، ولهذا لجأت بدلا من ذلك الى العمل على زيادة عدد السكان اليهود وتشجيعهم ، ماليا ، على زيادة تكاثرهم الطبيعي ، فعمدت الى تعديل قانون الجنود المسرحين(١٢)، وزادت بموجب ذلك المساعدات المالية التي يحصل عليها أطفال تلك العائلات اليهود ، بينما حجبت هذه المساعدة عن العائلات العربية ، التي لا يخدم معظم اربابها في الجيش .

اذا كان الهدف من قانوني العودة والجنسية الاسرائيليين تقوية طابع اسرائيل اليهودي ، واذا كانت التعليمات التي ينص عليها القانونان ليست الا وسيلة لخدمة هذا الهدف ، وذلك لتأمين تنفيذ أحد المبادىء الرئيسية للنظرية الصهيونية وهو اقامة دولة يهودية في فلسطين تكون « نقية » قدر الامكان من ابناء الشعوب الاخرى ، وخاصة من العرب ، فان قوانين مصادرة الاراضي وامتلاكها ، التي طبقت بحق السكان العرب ، ليست الا اداة اخرى لخدمة شطر آخر من النظرية الصهيونية ، وهو تقوية الاستيطان اليهودي في فلسطين ، من خلال السعي الدائم الى احلال اليهود محل العرب على الارض الفلسطينية . ان الاستيلاء على أراضي فلسطين وتحويل ملكيتها لليهود هدف يرافق الحركة الصهيونية ، كما هو معروف ، منذ نشأتها . وكان اليهود في فلسطين قد استطاعوا شراء ما مساحته ٦ر٥٪ من مساحة الاراضي في البلد حتى سنة ١٩٤٨، بينما استطاعت اسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ بسط سيطرتها على نحو ٦٠ ٪ من مساحة فلسطين ، بعد طرد سكانها منها . وكانت مساحات كبيرة من تلك الاراضي ملكا للعرب الذين بقوا داخل اسرائيل ، وهي الاراضي التي توجهت السلطات الاسرائيلية للاستيلاء عليها من مالكيها وتحويلها الى المستوطنين اليهود لأستغلالها .

تمس الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل ، على صعيد استملاك الاراضي واستغلالها ، بشكل جذري ودائم بحقوق السكان العرب في أملاكهم وقدرتهم على تأمين متطلبات